المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/09/2014

الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش.. نحو مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان المغربي

8/10/12

أكد رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله، أول أمس بالرباط، أن البرلمان بمجلسيه، يسعى إلى مشاركة فعالة ومتميزة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر الجاري.

وقال بيد الله ، في كلمة باسمه وباسم رئيس مجلس النواب، خلال لقاء تشاوري نظمه البرلمان في سياق التحضير لهذه المشاركة ، إن هذا اللقاء يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي الهيئات الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان في المنتدى الذي يعد «حوارا للحضارات حول المسالة الحقوقية بامتياز».

وأوضح أن مشاركة البرلمان في هذه الدورة ستتمثل أساسا في تنظيم ندوة دولية يوم 29 نونبر حول «أدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان والعلاقة مع المؤسسات الوطنية»، وإصدار «إعلان مراكش لتمكين اختصاصات وأدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها»، والذي «نطمح لأن يصبح مرجعية تؤرخ لهذا النقاش الحقوقي وتساهم في الدفاع عن مصالح بلادنا في هذا المجال».

وستهم هذه المشاركة ايضا تنظيم ورشات للحوار والتشاور مع المشاركين في المنتدى حول «موقع ووظيفة البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان»، و«التعاون والشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان»، و«مقترح وثيقة حول الشراكة البرلمانية المدنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها»، و«علاقة البرلمان بتمكين مواطنة النساء، والنهوض بحقوق الطفل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين».

وأبرز بيد الله أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يحمل العديد من الدلالات التي تؤكد أن المملكة قطعت أشواطا مهمة على درب بناء دولة المؤسسات، مبرزا أن هذا الموعد سيكون أيضا «محطة لمواجهة وتفنيد الادعاءات المغرضة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة الذين يسعون إلى التشويش على منجزات المملكة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان».

وبحسب وثيقة وزعت خلال هذا اللقاء الذي حضره، بالخصوص، رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي، وعدد من البرلمانيين والحقوقيين والخبراء، فإن مشاركة البرلمان المغربي في هذا المنتدى تهدف بالأساس إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة، وتوسيع وإغناء الحوار والتشاور بين البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بالتجربة البرلمانية المغربية ومساهمتها في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تهدف هذه المشاركة إلى إطلاق مشروع المنتدى البرلماني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تمكين موقع ووظيفة البرلمان من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومراقبتها، وتقوية علاقات التشاور والتعاون بين البرلمان والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعد بمثابة اعتراف بمنجزات المملكة في تعزيز والنهوض بهذه الحقوق، وإقرار بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال.

وبعدما أشار إلى أن التحضير لعقد هذا المنتدى يشكل فرصة لتمكين مختلف الفاعلين من تملك القضايا البارزة في مجال حقوق الإنسان التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أبرز الهيبة الدور المحوري للبرلمان في مجال النهوض بهذه الحقوق باعتبار وظيفته في التشريع والرقابة ومواءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن هذا المنتدى يشكل أرضية للحوار بين فاعلين متعددين (حكومات ومؤسسات برلمانية وجمعيات ومؤسسات حقوقية وخبراء)، بغرض تقييم دولي مشترك للتقدم الذي حصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الأساسية المطروحة على المستوى العالمي.

وأبرز أن التحضير لتنظيم هذا المنتدى بمراكش تم عبر مسلسل مشاورات دولية في إطار لجنة علمية دولية تضم كلا من البرازيل (مستضيفة الدورة الاولى للمنتدى)، والمغرب، وكذا الأرجنتين التي يرتقب أن تستضيف الدورة الثالثة لهذه التظاهرة، مشيرا إلى أن هذه الدورة تتميز بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات دولية حقوقية أخرى لم تكن حاضرة في الدورة السابقة.

وأضاف اليزمي انه سيتم في إطار هذا المنتدى، الذي يرتقب أن يحضره خمسة آلاف مشاركا ومشاركة، تنظيم لقاءات موضوعاتية بمبادرة من مكونات المجتمع المدني المغربي حول قضايا حقوق الإنسان في بعدها العالمي، ومحاضرات تلقيها شخصيات عالمية مرموقة ، وحوارات حقوقية سيتم بثها مباشرة على شبكة الانترنيت، وورشات تكوينية، وانشطة داخلية لمؤسسات ومنظمات دولية، إضافة إلى برنامج ثقافي مواكب وتظاهرات خاصة للمؤسسات الدستورية المغربية، وأمسية أدبية في إطار اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم 29 نونبر من كل سنة.

وتطرق اليزمي في عرضه أيضا، إلى التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ما بين مؤتمر فيينا (1993) والمنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان ببرازيليا (2013)، مشيرا، على الخصوص، إلى توسع مفهوم كونية هذه الحقوق، وتبني منظومة دولية وآليات جديدة لحقوق الإنسان، وتعدد الهيات الوطنية والمؤسسات الجهوية والمنظمات غير الحكومية الحقوقية، وكذا ظهور إشكالات حقوقية جديدة.

مع الحدث

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان وسؤال المقاربة التشاركية

3488/1

• بلال التليدي

من المفترض أن ينظم المغرب في أواخر شهر نونبر المقبل الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي محطة غير عادية في المسار الحقوقي للبلاد، فقد جاءت المناسبة التي لا تتكرر كثيرا، لإقناع مختلف المنظمات الدولية بالطفرة النوعية التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، ولنسج شبكة علاقات واسعة تمكن المغرب من التخفيف من الضغط الحقوقي الدولي الذي غالبا ما يستثمره خصوم الوحدة الترابية لتحقيق بعض الاختراقات في جدار المقاربة المغربية، لاسيما وأن طبيعة هذا المنتدى الذي انطلقت دورته الأولى من البرازيل، أنه جاء يعزز لقاء بلدان الجنوب للتخفيف من احتكار الدول الأوربية لمجال الملاحظة والمراقبة الحقوقية وفسح المجال لأولويات حقوقية أخرى تخص دول هذه المنطقة.

بيد أن النجاح في تحقيق هذه الرهانات الكبيرة لايسلم من وجود تحديات لا يستهان بها، فالإقدام على هذه الخطوة والانفتاح على الفعاليات الحقوقية المختلفة من دول العالم، يطرح تحدي التعاطي مع المجموعات الحقوقية المعادية للمصالح الوطنية، والمجموعات الحقوقية التي تشتغل على أجندات قيمية مخالفة تصادم الثوابت الدينية والأخلاقية التي نص عليها الدستور المغربي، إذ في العادة ما توفر هذه المنتديات العالمية المساحة لهذه المجموعات للتعبير عن رهاناتها وأهدافها.

معنى ذلك أنه بقدر ما أمامنا فرصة لا تتكرر لكسب رهان السمعة الحقوقية في العالم، وتخفيف الضغط الدولي على المغرب، وبعثرة أوراق خصوم الوحدة الترابية، بقدر ما أمامنا أيضا تحدي الجواب عن شكل التعاطي مع هذه المجموعات في هذا المنتدى.

في السنة الماضية، وعلى أراضي العاصمة البرازيلية، حصل الاتفاق بين جميع المكونات والحساسيات الحقوقية التي حرصت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على ضمها للوفد المغربي، على أن كسب رهان هذا المنتدى العالمي ومواجهة تحدياته، يفترض شرطين اثنين:

– الأول: وهو انتهاج المقاربة التشاركية في الإعداد لهذا المؤتمر، وعدم إقصاء أي حساسية حقوقية إلا من اختار ذلك بمحض إرادته، وإتاحة الفرصة للجميع حتى يطرح جوابه في هذا الموضوع.

– الثاني: وهو أخذ مسافة كافية من الوقت للتفكير الجدي في القضايا الرئيسة التي ستشكل عصب برنامج المنتدى، وطريقة تدبير الموضوعات الشائكة التي يفترض أن تطرح في المنتدى من طرف بعض المجموعات، والخيارات المطروحة للتعاطي مع مناورات خصوم الوحدة الترابية.

للأسف، حتى اليوم، ليست هناك مؤشرات مرضية على تحقق هذين الشرطين، فهناك غموض كبير يلف هذا الموضوع، فمع أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هي التي وكل إليها تنظيم هذا المؤتمر بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلا أن عددا من الجمعيات والحساسيات الحقوقية أقصيت تماما من الإعداد، ولا ندري بالضبط من سيفرض أجندة هذا المؤتمر وعناوينه الرئيسة، وكيف سيتم تدبير التحديات التي تم إثارة النقاش حولها.

في مثل هذه المحطات الكبيرة، لا ينفع الارتجال، كما لا ينفع الإقصاء، فأي ضعف في تعبئة النسيج الحقوقي الوطني، وأي تقصير في البناء الجماعي للرؤية الناظمة لهذا المنتدى، ستؤدي إلى خلق ثقوب كبيرة يمكن أن تستثمر من أجل إضعاف العائد المفترض من هذا المنتدى.

التقدير، أنه مع وقوع اختلالات كبيرة تهم اعتماد المقاربة التشاركية، إلا أن الوقت لا يزال أمامنا إن كانت الإرادة متوفرة، فالإجماع، أو التوافق بين مكونات الجسم الحقوقي المغربي حول الرهانات والمقاربة المثلى لبلوغها والتحديات والمنهجية المثلى لتجاوزها، يشكل الجدار المنيع الذي يصد أي اختراق مفترض سواء تعلق التهديد بالمصالح الوطنية أو بالمنظومة القيمية.

نتمنى أن يتم تدارك الموقف سريعا، والتوجه نحو اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية، لا مقاربة التأثيث التي توظف لإزالة الحرج.

اليازمي: سجلت إخفاقات في الدفاع عن القضايا الوطنية دوليا

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

كشف إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس أن الهدف من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مدينة مراكش هو أنه «فرصة ومناسبة لتأهيل كل الفاعلين الوطنيين للتدريب على كيفية الاشتغال والترافع على المستوى العالمي.

وأضاف اليازمي الذي كان يتحدث خلال اللقاء التشاوري حول الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد داخل القاعة المغربية بمقر مجلس النواب إنه «سجلت اخفاقات في الدفاع عن القضايا الوطنية، وأنه لابد من التموقع من جديد وإخراج بلادنا من المدافع إلى المهاجم عن مشروعية قضاياه، ولتحقيق ذلك قال: «لا بد من التحضير لنصبح فاعلين».

وأوضح اليازمي أن المنتدى سينظم بمراكش تحت شعار «مراكش تستقبل العالم» والذي سيصبح أرضية للحوار المتعدد ويتم خلاله الوقوف على حصيلة حقوق الانسان في العالم وبحث التحديات والعوائق التي تعترضها وأيضا بحث سبل كيفية التفاعل بين المؤسسات والمتدخلين المتعددين. محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين قال بدوره إن «تنظيم التظاهرة حدث مهم، وأضاف أن «البرلمان يعتز بالتعامل مع المجتمع المدني، وعبر عن رغبته في أن يخرج المنتدى بـ«إعلان مراكش»، كما نوه بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدفاع عن القضايا المصيرية والمقدسة لبلدنا.

وقال المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، إن المنتدى فرصة لتفعيل دور البرلمانات أكثر لأنها مغيبة لمدة طويلة واعتبرت نفسها ليست فاعلا في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وبالتالي لا داعي لاشراكها، مضيفا أن ظهور آليات جديدة لتطبيق الاتفاقيات الدولية وآلية الاستعراض الدوري تفرض عودة البرلمانات لممارسة دورها الريادي، مشيرا إلى أن اللقاء الإقليمي الذي سيجمع برلمانيين وبرلمانيات من إفريقيا مناسبة لتأهيل البرلمان للمشاركة في منظومة الأمم المتحدة والمنتديات الدولية.

اللقاء التشاوري الذي احتضنه البرلمان أمس حضره عدد من ممثلي المؤسسات والفعاليات والجمعيات الحقوقية للمساهمة في مشاركة البرلمان في المنتدى العالمي، ويهدف تكوين مجموعة من أعضاء وعضوات البرلمان للمشاركة في المنتدى والمساهمة في مختلف ندواته ولقاءاته التواصلية مع المشاركين وتكوين وتأهيل مجموعة من أطر البرلمان من أجل التأطير الفعال لمشاركة ،الرلمان في هذا المنتدى العالمي واعداد تقرير حول مساهمة البرلمان المغربي في المسار الحقوقي المغربي وإعداد الدليل الحقوقي للبرلمانيين وإعداد أوراق عمل الندوة الدولية وجلسات الحوار والتشاور واللقاءات مع الوفود المشاركم.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

احتضان المغرب للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان اعتراف بمنجزات المملكة في النهوض بهذه الحقوق

3181/3

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعد بمثابة اعتراف بمنجزات المملكة في تعزيز والنهوض بهذه الحقوق، ولإقرار بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال. وبعدما أشار إلى أن التحضير لعقد هذا المنتدى يشكل فرصة لتمكين مختلف الفاعلين من تملك القضايا البارزة في مجال حقوق الإنسان التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أبرز السيد الهيبة الدور المحوري للبرلمان في مجال النهوض بهذه الحقوق باعتبار وظيفته في التشريع والرقابة ومواءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن هذا المنتدى يشكل أرضية للحوار بين فاعلين متعددين (حكومات ومؤسسات برلمانية وجمعيات ومؤسسات حقوقية وخبراء)، بغرض تقييم دولي مشترك للتقدم الذي حصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الأساسية المطروحة على المستوى العالمي. وأبرز أن التحضير لتنظيم هذا المنتدى بمراكش تم عبر سلسل مشاورات دولية في إطار لجنة علمية دولية تضم كلا من البرازيل (مستضيفة الدورة الأولى للمنتدى)، والمغرب، وكذا الأرجنتين التي يرتقب أن تستضيف الدورة الثالثة لهذه التظاهرة. مشيرا إلى أن هذه الدورة تتميز بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات دولية حقوقية أخرى لم تكن حاضرة في الدورة السابقة وأضاف اليزمي أنه سيتم في إطار هذا المنتدى، الذي يرتقب أن يحضره خمسة آلاف مشاركا ومشاركة، تنظيم لقاءات موضوعاتية بمبادرة من مكونات المجتمع المدني المغربي حول قضايا حقوق الإنسان في بعدها العالمي، ومحاضرات تلقيها شخصيات عالمية مرموقة ، وحوارات حقوقية سيتم بثها مباشرة على شبكة الانترنيت، وورشات تكوينية، وأنشطة داخلية لمؤسسات ومنظمات دولية. إضافة إلى برنامج ثقافي مواكب وتظاهرات خاصة للمؤسسات الدستورية المغربية، وأمسية أدبية في إطار اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم 29 نونبر من كل سنة وتطرق اليزمي في عرضه أيضا، إلى التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ما بين مؤتمر فيينا (1993) والمنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان

*أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المنتدى أرضية لحوار دولي مشترك لتقييم التقدم المغربي في مجال حقوق الإنسان

بيرازيليا (2013)، مشيرا، على الخصوص، إلى توسيع مفهوم كونية هذه الحقوق، وتبني منظومة دولية وآليات جديدة لحقوق الإنسان، وتعدد الهيئات الوطنية والمؤسسات الجهوية والمنظمات غير الحكومية الحقوقية، وكذا ظهور إشكالات حقوقية جديدة.

كما أكد رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله، الأربعاء، بالرباط، أن البرلمان بمجلسيه، يسعى إلى مشاركة فعالة ومتميزة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر الجاري. وقال بيد الله ، في كلمة باسمه وباسم رئيس مجلس النواب، خلال لقاء تشاوري نظمه البرلمان في سياق التحضير لهذه المشاركة ، إن هذا اللقاء، يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي الهيئات الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان في المنتدى الذي يعد "حوارا للحضارات حول المسألة الحقوقية بامتياز".

وأوضح أن مشاركة البرلمان في هذه الدورة ستتمثل أساسا في تنظيم ندوة دولية يوم 29 نونبر حول "أدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان والعلاقة مع المؤسسات الوطنية"، وإصدار "إعلان مراكش لتمكين اختصاصات وأدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، والذي "نطمح لأن يصبح مرجعية تؤرخ لهذا النقاش الحقوقي وتساهم في الدفاع عن مصالح بلادنا في هذا المجال".

وستهم هذه المشاركة أيضا تنظيم ورشات للحوار والتشاور مع المشاركين في المنتدى حول "موقع ووظيفة البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان"، و"التعاون والشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان"، و"مقترح وثيقة حول الشراكة البرلمانية المبنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، و"علاقة البرلمان بتمكين مواطنة النساء والنهوض بحقوق الطفل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين". وحسب وثيقة وزعت خلال هذا اللقاء الذي حضره، بالخصوص، رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي، وعدد من البرلمانيين والحقوقيين والخبراء، فإن مشاركة البرلمان المغربي في هذا المنتدى تهدف، بالأساس إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة، وتوسيع وإغناء الحوار والتشاور بين البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بالتجربة البرلمانية المغربية ومساهمتها في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تهدف هذه المشاركة إلى إطلاق مشروع المنتدى البرلماني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تمكين موقع وبطيقة البرلمان من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومراقبتها، وتقوية علاقات التشاور والتعاون بين البرلمان والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

488812

في أفق عقد المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط والقنيطرة تستعد لصياغة مشروع ميثاق المدينة

■ أمال المنصوري

أكد عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط والقنيطرة، على تنظيم المنتدى الجهوي حول المدينة وحقوق الإنسان، نهاية الشهر الجاري بالرباط، بغرض تثمين أوراش الدمقرطة التي يعيشها المغرب.

و قال أزريع، خلال اللقاء الذي نظم بالمعهد العالي للإعلام و الاتصال، يوم الأربعاء، ان أعضاء اللجنة اشتغلوا على مدار سنة على الإعداد لهذه المحطة الجهوية، التي تروم أيضا صياغة مشروع ميثاق المدينة، ومختلف التوصيات التي ستغني النقاش حول هذا الحق الموضوعاتي الجديد.

وأضاف في كلمته، ان المنتدى الذي سينظم يومي 27-28شتنبر الجاري، تحت شعار من أجل مدينة جديرة بساكنتها، سيعرف مشاركة فعاليات حقوقية من البرازيل والنمسا وفرنسا وهولندا، وفعاليات وطنية وممثلو هيئات ومؤسسات ، وذلك من أجل تعميق النقاش حول موضوع المدينة وحقوق الإنسان.

و ركز أزريع، على أن المنتدى سيساهم في تحديد دور حقوق الإنسان، من أجل توفير عرض حضري يسعى إلى الحد من كل مظاهر الهشاشة والإقصاء في مختلف تجلياتها، وضمان بيئة حضرية تكفل حقوق البقاء والنماء والتفتح إلى جانب حقوق التنظيم والتأطير والمشاركة.

و أشار ، إلى ان اختيار موضوع " المدينة و حقوق الانسان": أي مشروع مجتمعي" نابع ليس فقط مما يعيشه المغرب من انتقال سياسي يطمح لأن يفضي إلى تحقيق " المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي"، بل كذلك لأنه انتقال لن يتأتى إنجاحه إلا بتوفير سبل و آليات حسن تدبير الانتقالين الديمغرافي و الحضري.

و شدد أزريع، على ضرورة فتح نقاش منظم و مسؤول من أجل النهوض بحقوق الانسان في مختلف المجالات و على كافة الأصعدة، ليس فقط لأن تصبح المدينة فضاء للعيش المشترك و لكن من أجل الرفع المضطرد من جودة هذا العيش المشترك.

مضيفا، إلى ان العمل سيبدأ بعد منتدى مراكش بعد الخروج بالتوصيات و الاتفاقيات، التي تتطلب التوقيع عليها من طرف رؤساء الجماعات المحلية لخلق التمييز حتى تكون ثقافة حقوق الإنسان حاضرة أفقيا و عموديا ، و أي خرق سيقوم به هؤلاء الرؤساء سيتم سحب هذه الخاصية منهم.

وجاء في الورقة التقديمية التي تم توزيعها على وسائل الإعلام، ان برنامج المنتدى يتوزع إلى محور يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والمواطنة (المشاركة السياسية، والحق في التجمع، وحماية الحياة الأسرية، والحق في المعلومة).

كما يشمل المنتدى محورا آخر يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، بما فيها الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، والتعليم والتربية، والشغل، والثقافة والحق في الممارسات الثقافية، والصحة، والسكن، والسلامة في التنقل، إضافة إلى محور يهم حقوق التدبير الترابي (الحكامة، الشفافية، العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص).

وتمت الإشارة إلى أن هذا المنتدى ينظم في إطار التحضير لانعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد بمدينة مراكش أيام 27-30نونبر 2014.

تنظيم المنتدى الجهوي لحقوق الإنسان بالرباط

5815 18

أعلنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط والقنيطرة، أول أمس الأربعاء بالرباط، عن انعقاد المنتدى الجهوي لحقوق الإنسان بالرباط يومي 27 و28 شتنبر الجاري، وذلك تحت شعار "من أجل مدينة جديرة بساكنتها".

وأوضح رئيس اللجنة السيد عبد القادر أزريع، خلال ندوة صحفية خصصت لتسليط الضوء على هذه التظاهرة، أن المنتدى يهدف إلى خلق فضاء للنقاش المنظم والمسؤول من أجل النهوض بحقوق الإنسان في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة من أجل مدن دامجة ومجتمع مواطن.

وأضاف أن المنتدى يتوخى أيضا تحسيس مختلف صانعي القرار بالمدينة وكافة الشرائح المجتمعية بأهمية إعمال حقوق الإنسان في كل من سياسة المدينة والسياسة الحضرية بغية الرفع من جودة الحياة وضمان جودة العيش المشترك، وتوعية مختلف المتدخلين المؤسساتيين والفاعلين الحقوقيين بضرورة إدماج مقاربة حقوق الإنسان والتخطيط والتدبير الحضريين في تحقيق عدالة حضرية ، وكذا المساهمة في وضع آليات للترافع من أجل مدن قائمة على حقوق الإنسان.

واعتبر السيد أزريع أن تنظيم المنتدى الجهوي، الذي يأتي في إطار التحضير لانعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش في الفترة ما بين 27 و30 نونبر المقبل، يعد فرصة للوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل تثمين أوراش الدمقرطة التي يعيشها المغرب، مبرزا أن المنتدى يعتزم تقديم مساهمة نوعية في مجال النهوض بحقوق الإنسان على مستوى الجهة من خلال صياغة مشروع ميثاق الجهة حول "المدينة وحقوق الإنسان".

ويناقش المنتدى الجهوي، عددا من القضايا ذات الصلة بالمدينة وحقوق الإنسان بمشاركة مسؤولين عموميين وخبراء مغاربة وأجانب وممثلي منظمات دولية عاملة في المغرب ومنتخبين وأكاديميين وطلبة وفعاليات المجتمع المدني.

وتنتظم فعاليات المنتدى الجهوي، فضلا عن الجلستين الافتتاحية والختامية، في ثلاث جلسات عامة تناقش موضوعي "المدينة والديمقراطية التشاركية"، و"حقوق الإنسان والمدينة: أي مشروع مجتمعي" من خلال محورين هما الحقوق المدنية والسياسية والمواطنة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وأربع ورشات موضوعاتية تهم "الحقوق والتدبير الترابي والجهوية الموسعة"، و"آليات ضمان حقوق القرب والفئات الهشة"، و"المدينة، المعرفة ووسائط الاتصال"، و"حوار حول الحقوق الإنسانية".

مصلي تدعو إلى إشراك الجميع لإنجاح احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

15:19 2014/09/25

دعت جميلة مصلي عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب وأمينة المجلس، إلى إشراك مختلف الفاعلين من جمعيات ومؤسسات في التحضير لحدث المنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي تحتضنه مدينة مراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014، معتبرة أن مسؤولية إنجاح المنتدى تقع على الجميع.

وقالت مصلي التي كانت تتحدث في لقاء تشاوري حول المنتدى المذكور احتضنه مقر مجلس النواب صباح الأربعاء 24 شتنبر، وحضره رئيسا مجلسي النواب والمستشارين، والمندوب الوزاري لحقوق الانسان **زرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن مبدأ الإشراك والتشاركية لا يكفي فيه إعلان النوايا، وإنما يجب أن يتحول إلى برنامج لاستيعاب مقترحات وملاحظات الجميع، مشيرة إلى أن هذا الحدث لا يمكن الاختلاف حول أهميته والإشعاع الذي سيحققه للمغرب.

وأوضحت مصلي أن هناك الكثير من المبادرات التي تم تنظيمها عرفت إقصاء لبعض الحساسيات، وهو ما لن يخدم قضية حقوق الإنسان في المغرب، تشرح المتحدث مضيفة "علينا كمغاربة أن نتفق على الأولويات التي سندافع عنها في هذا المنتدى"، ومحذرة من أي انعكاس سلبي للمنتدى العالمي لحقوق الانسان على صورة المغرب.

وأكدت أمينة مجلس النواب، أن القضايا الحقوقية في المغرب متعددة ومختلفة، وتحتاج إلى وضع أولويات واضحة، وينبغي التحضير لها بما يعود على المغرب الذي قطع أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان في نظرها، بالمكاسب الحقوقية، وبما يُمكّن من الدفاع عن المنجز المغربي في هذا المجال.

وكان قد أُعلن بالبرازيل خلال دجنبر 2013 عقب اختتام النسخة الأولى من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، عن اختيار المغرب لاحتضان نسخة سنة 2014، وهو ما اعتبره مسؤولون مغاربة اعترافا بمنجزات المغرب في تعزيز والنهوض بحقوق الإنسان، وإقرارا بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال.

http://www.alquds.co.uk/?p=226497

اليزمي غاضب من بنكيران

اليوم 24نشر في اليوم 24 يوم 25 - 09 - 2014

اشتكى **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، عدم تفعيل رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، آلية تلقي الشكايات والتجاوب معها، والتي تم إعلانها في مارس 2014. وقال اليزمي إنه طلب من بنكيران تفعيل هذه الآلية دون أن يتلقى أي تجاوب.

من جهة أخرى، كشف اليزمي، خلال لقاء في البرلمان أمس، أنه التقى رئيس الحكومة في 22 ماي الماضي، وطلب منه توفير اعتمادات مالية لتنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المقرر عقده بمراكش في نونبر المقبل، مضيفا أنه وجه رسالة إلى رئيس الحكومة في 23 ماي بهذا الشأن لكن دون أن يتلقى أي اعتمادات مالية. وكشف مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن رئيس الحكومة وعد بتقديم دعم مالي للمنتدى، لكن وزارة المالية هي التي تأخرت في رصد الاعتمادات، علما أن المجلس وضع ميزانية تقديرية للمنتدى تصل إلى 120 مليون درهم.

http://www.maghress.com/alyaoum24/216188

صحيفة الناس

الرباط تستضيف ملتقى جهويا حول المدينة وحقوق الإنسان يومي السبت والأحد المقبلين

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة.. «أحزمة المدن لا توفر ظروف عيش ملائمة للساكنة»

محمد الغازي

28514

أبرزت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط –القنيطرة، أن أحزمة المدن بالجهة بما فيها العاصمة الإدارية للمغرب «لا تضمن ظروف عيش ملائمة للساكنة، سواء على مستوى الخدمات الأساسية أو التجهيز»، مضيفة أنها تعاني من الهشاشة والإقصاء، وارتفاع وتيرة دوامة انعدام الجودة، خاصة أنها تحيط بها أحزمة للفقر. كما أن أنسجتها الحضرية الأصيلة والعتيقة متهالكة وتطرح مشاكل؛ الأمر الذي يساعد على انتشار كل أشكال الانحراف والعنف ومظاهر البؤس بكل تجلياتها.

وفي ذات السياق، قالت اللجنة خلال الندوة الصحفية التي عقدتها للإعلان عن برنامج المنتدى الجهوي حول المدينة وحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مدينة الرباط يوم غد وبعد غد الأحد، أن هذه العوامل تساهم في انعدام جاذبية مجتمعية تحقق التعايش والتساكن اللذان يقويان الرابط الاجتماعي ويضمنان التماسك الاجتماعي ومشاركة مواطنة في الحياة العامة. مشيرا إلى أن ذلك «يضعف ظهور ثقافة حقوق الإنسان وتقويتها». وفي نفس السياق، قالت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان إن المنتدى الجهوي حول المدينة وحقوق الإنسان «سيناقش دور حقوق الإنسان في توفير عرض حضري يسعى للحد من كل مظاهر الهشاشة والإقصاء في مختلف تجلياتها، وضمان بيئة حضرية تكفل حقوق البقاء والنماء والتفتح إلى جانب حقوق التنظيم والمشاركة»، مبرزة في السياق ذاته، أنه من اللازم توفير الإنصاف والإدماج والجودة، وكذا الدفع بالحق في التنمية عبر إعمال حقوق الإنسان بالمدينة. وأفاد المصدرذاته، أن العمل بهذه المقاربة الحقوقية، «سيوفر شروط الحياة الكريمة لأفراد المدينة»، لهذا فإن هذا المنتدى يسعى إلى «تحسيس مختلف صانعي المدينة وكافة الشرائح المجتمعية بأهمية إعمال حقوق الإنسان في كل سياسة مدينة والسياسة الحضرية بغية الرفع من جودة إطار الحياة وجودة الحياة وضمان جودة العيش المشترك، بالإضافة إلى توعية مختلف المتدخلين بضرورة إدماج مقاربة حقوق الإنسان في التخطيط والتدبير الحضريين في تحقيق العدالة حضرية وخلق مدن دامجة. كما سيساهم، حسب ذات المتحدث، إلى المساهمة في وضع آليات للترافع من أجل مدن قائمة على حقوق الإنسان». وأردف أن أعضاء اللجنة اشتغلوا على مدار سنة على الإعداد لهذه المحطة الجهوية، «التي تروم أيضا صياغة مشروع ميثاق المدينة، ومختلف التوصيات التي ستغني النقاش حول هذا الحق الموضوعاتي الجديد». وقال منظمو هذه التظاهرة بأن هذا المنتدى المنظم حول «المدينة وحقوق الإنسان: أي مشروع مجتمعي»، جاء انطلاقا ليس فقط من «الانتقال السياسي الذي يعيشه المغرب والطامح إلى تحقيق «المشروع المجتمعي الحداثي والديمقراطي»، بل كذلك لأنه «انتقال لن يتحقق إلا بتوفير سبل حسن تدبير الانتقالين الديمغرافي والحضري واستثمارهما في مصلحة المجتمع، وذلك من خلال النهوض بحقوق الإنسان داخل المدن على اختلاف ساكنتها وتنوعها. وحسب ما أعلنت عنه اللجنة التنظيمية، فإن المنتدى سيعرف مشاركة فعاليات حقوقية من البرازيل والنمسا وفرنسا وهولندا، وفعاليات وطنية وممثلو هيئات ومؤسسات حكومية وغير حكومية، وذلك من أجل «تعميق» النقاش حول موضوع المدينة وحقوق الإنسان، وذلك في أفق عقد المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي ستستضيفه مراكش من 27 إلى 30 نونبر المقبل.

مصلي تدعو إلى إشراك الجميع لإنجاح احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

15:19 2014/09/25

دعت جميلة مصلي عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب وأمينة المجلس، إلى إشراك مختلف الفاعلين من جمعيات ومؤسسات في التحضير لحدث المنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي تحتضنه مدينة مراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014، معتبرة أن مسؤولية إنجاح المنتدى تقع على الجميع.

وقالت مصلي التي كانت تتحدث في لقاء تشاوري حول المنتدى المذكور احتضنه مقر مجلس النواب صباح الأربعاء 24 شتنبر، وحضره رئيسا مجلسي النواب والمستشارين، والمندوب الوزاري لحقوق الانسان **زرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن مبدأ الإشراك والتشاركية لا يكفي فيه إعلان النوايا، وإنما يجب أن يتحول إلى برنامج لاستيعاب مقترحات وملاحظات الجميع، مشيرة إلى أن هذا الحدث لا يمكن الاختلاف حول أهميته والإشعاع الذي سيحققه للمغرب.

وأوضحت مصلي أن هناك الكثير من المبادرات التي تم تنظيمها عرفت إقصاء لبعض الحساسيات، وهو ما لن يخدم قضية حقوق الإنسان في المغرب، تشرح المتحدث مضيفة "علينا كمغاربة أن نتفق على الأولويات التي سندافع عنها في هذا المنتدى"، ومحذرة من أي انعكاس سلبي للمنتدى العالمي لحقوق الانسان على صورة المغرب.

وأكدت أمينة مجلس النواب، أن القضايا الحقوقية في المغرب متعددة ومختلفة، وتحتاج إلى وضع أولويات واضحة، وينبغي التحضير لها بما يعود على المغرب الذي قطع أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان في نظرها، بالمكاسب الحقوقية، وبما يُمكّن من الدفاع عن المنجز المغربي في هذا المجال.

وكان قد أُعلن بالبرازيل خلال دجنبر 2013 عقب اختتام النسخة الأولى من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، عن اختيار المغرب لاحتضان نسخة سنة 2014، وهو ما اعتبره مسؤولون مغاربة اعترافا بمنجزات المغرب في تعزيز والنهوض بحقوق الإنسان، وإقرارا بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال.

http://www.pjd.ma/dialogues/page-17641

ثلاث أسئلة لـ "حامي الدين": المنتدى العالمي لحقوق الانسان فرصة لاستعراض التجربة المغربية بمنجزاتها وإكراهاتها

قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، أهم ما سيميز المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و 30 من شهر نونبر المقبل. ما الجديد الذي ستحمله هاته الدورة ؟

-- كما نعلم انعقدت الدورة الأولى بالبرازيل، وقد نجح الوفد المغربي آنذاك من إنتزاع تنظيم الدورة المقبلة بمراكش. هي تظاهرة كبرى تضم فاعلين دوليين ووطنيين من منظمات وبرلمانات من أجل مناقشة القضايا الكبرى المتعلقة بحقوق الإنسان. سيتم طرح مجموعة من الإشكاليات التي تطبع القرن الواحد والعشرين المتعلقة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وكذا تدارس إمكانيات المزاوجة بين كونية حقوق الإنسان من جهة، و احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب. كما سيتم تدارس عوائق نشر ثقافة حقوق الإنسان و احترامها. كما سيكون الملتقى مناسبة لتلاقح الأفكار بين تيارات مختلفة، ويتعين على بلادنا أن تعمل لإنجاح هاته التظاهرة في إطار مقاربات تشاركية، وأخص بالذكر هنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومندوبية حقوق الإنسان والبرلمان بغرفتيه وكذا الفاعلين المدنيين.

– كيف تقيمون انخراط المغرب في الآليات الدولية، خاصة بعدما نقل عنكم في الصحافة رفضكم لجعل الملتقى مجرد إحتفالية ؟

--- أود أن أشير أولا إلى أن ما نقل عني ليس دقيقا، فقد ناقشت رئيس المجلس الوطني حول المقاربة التي ستؤطر تنظيم الملتقى. بالطبع لا بد من إعطاء شق استعراضي مرتبط بطبيعة التظاهرة كحدث إحتفالي دولي. لكن لا بد من خلق نقاش صريح وجدي حول التحديات التي تعترض بلدنا وكذلك بلدان أخرى في مجال حقوق الإنسان. وسيكون الملتقى مناسبة لكي يستعرض المغرب منجزاته وكذا الإكراهات، لأننا لم نصل بعد لمستوى تكريس حقوق الإنسان كمؤطر للسياسات العمومية.

–ما ردكم على الانتقادات التي وجهها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان للحكومة بسبب ما أسماه "تأخر هاته الأخيرة" في تفعيل بعض آليات حماية حقوق الإنسان؟

--- لا بد من التذكير بأن الحكومة حققت مجموعة من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالمصادقة على بعض الاتفاقيات المهمة، كالبروتوكول الخاص بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وبروتوكول اتفاقيات مناهضة التعذيب. كل هذا يعكس إرادة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، لكن هناك قلق مشروع من بعض المظاهر التي تؤثر على صورة المغرب حقوقيا. واستحضر هنا مثال ما حصل مؤخرا لمنظمة العفو الدولية أو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وقد التزمت الحكومة بخلق آلية حكومية لتلقي الشكايات والرد عليها في الآجال المناسبة، رغم تأخر تفعيل هاته الخطوة. هنالك مشكل آخر مرتبط بعدم المصادقة على بعد الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. من الطبيعي إذن أن تكون للفاعلين المدنيين انتظارات وطموحات، لكن أود أن أذكر أن الحكومة الحالية حققت تقدما ملموسا على المستوى الحقوقي، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتحمل مسؤولية مهمة فيما يتعلق بتعزيز الآليات الجنائية في ميدان حقوق الإنسان، وأعني بالخصوص ما يقع داخل السجون، ثم ضمان حق التظاهر السلمي. على المجلس إذن أن يقف بكل شجاعة ومسؤولية للدفاع عن هاته القضايا.

لؤي كردوسا

http://www.pjd.ma/dialogues/page-17641

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم تستقبل وفد عن الشبكة الاوروميتوسطية

أضيف في 25 شتنبر 2014 الساعة 13 : 12
الصحراء سكوب :طانطان

استقبلت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم يوم الجمعة 19 شتنبر 2014 بمدينة الوطية ممثلين عن الشبكة الاوروميتوسطية لحقوق الانسان ، وقد قدم لهما عرض تضمن اهم الانشطة والتدخلات التي قامت بها اللجنة منذ تنصيبها الى اليوم، تلاه نقاش حول الوضعية الحالية لحقوق الانسان بالمنطقة واهم الاكراهات التي تحول دون تحقيق الاهداف المسطرة للجنة ، كما تم التطرق الى سبل تعزيز افق الشراكة بين المؤسستين في سبيل حماية والنهوض بحقوق الانسان.

http://saharascoop.com/news1428.html

وزير العدل يدعم جمعيات بـ200 مليون ويعاتبها على "التماطل"

02:30 - 26/09/2014

وقّعت وزارة العدل والحريات اتفاقيات شراكة جمعتها مع 37 جمعية حقوقية، تسلمت بموجبها الأخيرة ما مجموعه 200 مليون سنتيم، بعد أن قدمت مقترحات مشاريع تهمّ قضايا حقوق الإنسان والمرأة والأمية..، فيما وصف الوزير، مصطفى الرميد، هذا الدعم بـ"الزهيد".

واعتبر الوزير، الذي ترأس يوم الأربعاء حفل التوقيع المنظم اليوم بالمعهد العالي للقضاء في الرباط، أن هذا الدعم، الذي يتواصل للسنة الثالثة على التوالي، يتساوق مع فترة "عززت جسور التواصل بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني كشريك أسياسي للدفاع عن حقوق الإنسان"، مضيفا أن هذا التعاون، المعبر عنه ماديا ولوجيستيكيا، يهدف للنهوض بمهام تلك الجمعيات.

"العدل والحريات"، وفق وزيرها، دعمت تداول الجمعيات الحقوقية على حضور دورات مجلس الحقوق الإنسان بجنيف، بغرض الاطلاع على التجارب الدولية، إلى جانب إشراكها في فعاليات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

وحاز 37 مشروعاً على ثقة لجنة "اعتماد المشاريع"، المكونة من ممثلين عن الوزارة الوصية ووزارة الداخلية ولجنة تقنية أخرى (تضم قطاعات أخرى كالاقتصاد والمالية، والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان)، حيث سيستفيد العدد المذكور من دعم وزاري بلغ 2 مليون درهم، برسم سنة 2014.

وشدد الرميد على استقلالية تلك اللجنة،"الوزير لا دخل له في توجيهها ولا في الزيادة أو النقصان في الدعم"، واصفا هذا الأخير بكونه "زهيدا" لتزويد الجمعيات بتمويلات "تساعدها على مشاريع تؤهلها للقيام بأدوارها في حقوق الإنسان".

وأوضحت الوزارة أن عدد المشاريع الحقوقية التي تقدمت بها الجمعيات بلغ 92 مشروعاً تقدمت به 90 جمعية، مشيرة إلى تمكن 10 جمعيات من الاستفادة من مبلغ قدره 100 ألف درهم للهيئة الواحدة، و15 جمعية أخرى حازت مبلغ 50 ألف درهم و12 جمعية بمبلغ قدره 20 ألف درهم.

وعلاقة بالمعايير المعتمدة في اختيار المشاريع، قال الرميد إنها كانت "مضبوطة"، رغم أن اللجنة التي تابعت الملفات قبل اختيار المستفيدين من الدعم، سجلت غياب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط وجمعية "تراسبرانسي" المغرب، بعد اعتذارها عن الانضمام إلى اللجنة، موضحا أن تكل المعايير همت المشاريع المقدمة وقانونية هياكل الجمعية وجدية العمل واستمراريته والقيمة المضافة للمشروع وقابلية تنفيذيه.

من جهة ثانية، توعد الرميد بالخوض في ملفات ادعاءات الفساد والتعذيب، شريطة أن تكون الشكايات "جدية"، بهدف النظر في الانتهاكات التي تمارس في المغرب، مشيرا إلى أن الوزارة تعتمد في هذا السياق "سياسة الباب المفتوح".

في مقابل ذلك، عاتب الرميد الجمعيات الحقوقية في التماطل وعدم التجاوب مع مطلبها في تقديم تلك الهيئات للوائح أطباء للاستعانة بهم في مختلف المحاكم، من أجل إجراء خبرة طبية بشأن ادعاءات التعذيب، مشيرا إلى أن الوزارة تلقت فقط مقترح لائحة واحدة من إحدى الجمعيات.

وقال الرميد، الذي جدد عرضه للمعنيين، إن الوزارة تنتظر مدة شهر إضافي آخر، تنتهي مع آخر يوم من أكتوبر القادم، قبل تعميم اللائحة المتوصل بها للاستعانة بخبرة الأطباء المقترحين، "حتى لو توصلت بلائحة وحيدة فستكون هي المعتمدة".

http://www.maghreb-radio.com/actualite/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%80200-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B7%D9%84

AL BAYANE

2e forum mondial des droits de l'homme de Marrakech

Vers une participation efficiente et distinguée du parlement marocain

4/12079

Le président de la Chambre des conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, a affirmé, mercredi à Rabat, que les deux chambres du Parlement aspirent à une participation efficiente et distinguée aux travaux du 2e forum mondial des droits de l'Homme, prévu du 27 au 30 novembre à Marrakech.

S'exprimant, en son propre nom et en celui du président de la Chambre des représentants, lors d'une rencontre de concertation en préparation à cet événement mondial, M. Biadillah a indiqué que le parlement participera à ce forum par l'organisation d'un colloque international sur "les rôles du parlement dans la promotion des droits de l'homme et sa relation avec les institutions nationales" et la publication de la Déclaration de Marrakech sur les prérogatives et le rôle du parlement dans la promotion des droits humains et leur protection, formant le voeu que cette déclaration soit érigée en référence.

Le parlement organisera également des ateliers de débat sur "la place et le rôle du parlement dans la promotion des droits de l'homme" et "la relation et le partenariat entre le parlement et la société civile dans le développement de ces droits", entre autres thèmes, a-t-il ajouté.

Il a relevé que l'organisation au Maroc de ce rendez-vous mondial est une consécration des importantes étapes que le Maroc a franchies sur la voie de l'édification de l'Etat des institutions, faisant observer que ce forum servira aussi pour mettre à nu les allégations fallacieuses des ennemis de l'intégrité territoriale du Maroc visant à nuire à l'image du Royaume et à ses réalisations en matière de démocratie et des droits de l'homme.

Dans un document distribué lors de cette rencontre, qui à laquelle ont pris part le président de la chambre des Représentants Rachid Talbi Alami, des parlementaires et des experts du domaine des droits de homme, les organisateurs indiquent que la participation de l'institution législative à ce forum vise à mettre en exergue le rôle du parlement et de l'action parlementaire dans la promotion de la culture des droits de l'homme, à engager des consultations avec les institutions nationales en charge du dossier des droits de l'homme et à faire connaitre l'expérience parlementaire marocaine et sa contribution à la consécration de la démocratie et des droits de l'homme.

Le Parlement entend aussi lancer le projet du Forum parlementaire des droits de l'homme, visant en premier lieu à renforcer le rôle des institutions législatives dans la promotion des droits humains et leur protection, et à renforcer des consultations et la coopération avec les institutions nationales et la société civile en vue de développer ces droits.

De son côté, le délégué ministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a relevé que la tenue au Maroc de ce forum constitue une reconnaissance des acquis du Royaume et du dynamisme des autorités publiques, des institutions nationales et de la société civile dans le domaine de la promotion et la protection des droits de l'homme.

M. El Hiba, qui souligné l'importance des rencontres préparatoires de ce forum dans le rapprochement des différents intervenants et acteurs de la société civile des grandes problématiques des droits de l'homme au niveau mondial, a mis en exergue le rôle fondamental du parlement dans la promotion des droits humains en sa qualité de législateur et d'organe de contrôle et d'adaptation des législations internes aux conventions internationales.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'homme, Driss Yazami, a indiqué que ce forum constitue une plate-forme de dialogue pour les différents intervenants du domaine des droits de l'homme en vue d'une évaluation internationale commune des progrès réalisés en matière des droits de l'homme et des défis au niveau international.

Et d'expliquer qu'un processus de consultations internationales a précédé la préparation de ce forum, dans le cadre d'un comité scientifique international regroupant le Brésil (organisateur de la première édition de ce forum), le Maroc et l'Argentine qui accueillera la 3e édition, faisant observer que le forum de Marrakech sera marqué par la participation du haut-commissariat de l'ONU aux droits de l'homme et d'organisations internationales n'ayant pas pris part à l'édition précédente.

La rencontre de Marrakech, à laquelle prendront part près de 5 mille invités, verra l'organisation de rencontres thématiques à l'initiative des organisations de la société civile marocaines sur des questions liées aux droits de l'homme dans sa dimension universelle, ainsi que des conférences qui seront animées par des personnalités de renom, des débats qui seront diffusés en direct sur internet, des ateliers de formation et des activités internes d'institutions et d'organisations internationales.

Le programme comprend aussi des activités culturelles et des manifestations des institutions constitutionnelles marocaines entre autres, a fait savoir M. Yazami.

Forum mondial des droits humains à Marrakech

Les ONG marocaines à pied d'œuvre

A l'approche du Forum mondial des droits humains, prévu à Marrakech du 27 au 30 novembre prochain, la société civile marocaine, et plus précisément les ONG actives en matière des droits humains, s'attellent à faire réussir ce rendez-vous mondial. Mercredi, la deuxième Chambre du Parlement a abrité une rencontre dans ce sens. **Elle a mis autour de la même table instances nationales et gouvernementales supervisant cette manifestation, en l'occurrence le CNDH et la délégation ministérielle**, groupes parlementaires, ONG et représentants de quelques départements. Une occasion d'évoquer tous les préalables nécessaires pour aborder ce challenge.

Bien évidemment, le débat ne pouvait esquiver les récentes déclarations du ministre de l'Intérieur, les ONG réclamant des excuses publiques et l'application de la loi. Plusieurs intervenants ont souligné, dans ce sens, la responsabilité du gouvernement, et évoqué en même temps des voies à même de résoudre un tel «malentendu ne profitant à aucune partie, le pays ayant besoin de toutes ses potentialités ». Une manière d'atténuer les tensions et de réhabiliter les ONG dans leur droit, mais aussi dans leur rôle consistant à œuvrer pour le rayonnement des droits humains dans un pays en pleine mutation.

Les organisations actives en matière des droits humains, en l'occurrence l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH), l'Association marocaine des droits humains (AMDH), l'Association Adala, la Ligue marocaine pour la défense des droits de l'Homme, le Forum marocain pour la vérité et la justice, ont souligné, à cette occasion, leur prédisposition à faire réussir le Forum international et préconisé certaines mesures qui doivent accompagner les préparatifs, afin que toutes les conditions de réussite soient réunies.

Subventions
en faveur des ONG

Le même jour, l'Institut supérieur de la magistrature a abrité une cérémonie consacrée à la signature de conventions de partenariat avec le ministère de la Justice et des Libertés publiques. Aux termes de ces conventions, les ONG œuvrant dans le domaine de la justice et des droits humains ont bénéficié de subventions financières.

Le ministère a ainsi octroyé des subventions à 37 projets, dont 25 ont bénéficié de subventions égales ou supérieures à 50.000 DH. Le montant global a atteint près de 200 millions de DH. Lesdites subventions ont été réparties selon trois catégories d'associations : la première concerne les dix associations les plus connues qui ont bénéficié de 100 mille dh chacune, alors que la deuxième composée de quinze ONG s'est vu attribuer 50.000 DH chacune. Douze autres associations ont bénéficié de 20.000 DH chacune.

Ainsi après une période marquée par des déclarations intempestives du ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, à l'encontre de certaines ONG, allant jusqu'à évoquer le mot « terrorisme», les choses reprennent quelque peu leur cours normal. Sauf que le montant des subventions accordées ne permet aucunement à ces ONG de mener à bien leurs actions sur le terrain.

CNDH. El Yazami au parlement

7-749

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), s'est rendu au Parlement, ce mercredi 24 septembre, pour faire le point sur les préparatifs du Forum mondial des droits de l'homme qui aura lieu du 27 au 30 novembre à Marrakech. Pour le CNDH, il s'agit d'une rencontre d'information liée à la préparation de cet évènement auquel assisteront quelque 5.000 personnes des quatre coins du monde, dont des chefs d'Etat et des chefs de gouvernement, ainsi que des représentants d'ONG internationales. ■

Ban Ki-moon à Marrakech pour le Forum mondial des droits de l'homme

Par : Jaouad Mdidech

5000 participants au Forum mondial des droits de l'homme (FMDH) qui se tiendra à Marrakech entre le 27 et 30 novembre prochain. Invité de marque, le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) est en train de réussir un joli coup : réunir au prochain Forum mondial des droits de l'homme qu'abritera Marrakech entre le 27 et 30 novembre prochain, d'éminentes personnalités mondiales. A la tête desquelles se trouvent Ban Ki-moon, le secrétaire général de l'ONU, Koffi Anan, son prédécesseur à la tête du même organisme, Fatou Bensouda, procureur général à la Cour pénale internationale et Martin Schulz, président du Parlement européen.

5000 personnes seront présentes au Forum

En tout, 5000 participants, entre personnalités nationales et internationales, représentants des gouvernements, ONG des droits de l'homme et société civile prendront part à cette manifestation mondiale. Le CNDH chapeaute l'organisation de l'événement et il travaille d'arrache-pied pour le réussir. Hier 24 septembre, Driss El Yazami, son président, a eu une journée de travail avec les présidents des deux chambres du Parlement et des ONG marocaines des droits de l'homme pour les informer des derniers préparatifs et prendre leurs points de vue. Au cours de ces quatre jours, le Forum mondial se penchera sur les grandes problématiques du monde actuel. Des conférences thématiques aborderont des sujets aussi divers que la liberté d'expression, l'immigration, le handicap, la peine de mort, l'internet, la justice transitionnelle, la santé, l'eau...La commission scientifique en charge du programme a retenu, selon Abdelkader Azria, membre du comité du suivi de l'événement, dans une déclaration à notre site, un espace central qui abritera la séance d'ouverture et la séance plénière. Des personnalités ayant participé au dernier Forum mondial de 2013 y présenteront un bilan de ce dernier et une évaluation du devenir des droits de l'homme dans le monde. Quant au secrétaire général de l'ONU, poursuit M. Azria, "il prendra part à un événement spécial organisé par l'Observatoire national des droits des enfants présidé par la princesse Lalla Meriem."

Ban Ki-moon, invité de l'Observation des droits des enfants.

Le Forum de Marrakech a programmé aussi un espace culturel qui aura lieu dans des studios aménagés dans des hôtels où les interventions des conférenciers seront suivies dans le monde via internet. 40 petits forums thématiques portés par un groupe d'ONG nationales et internationales interpelleront les personnalités présentes lors de la séance de clôture. La commission scientifique pour la préparation du Forum mondial de Marrakech prévoit aussi des événements spéciaux auxquels participeront des institutions nationales comme la HACA, l'institution Al Wassit, l'ICP, l'INDH, Parlement...Volet budget, il est estimé, selon notre interlocuteur, à 60 millions de dirhams, mais il pourrait être allongé vu le nombre de personnes à prendre en charge : les seules délégations brésilienne et argentine seront représentées respectivement par 250 et 130 personnes.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=10660